

شريط أزو : دراسة لتطور الحدود السياسية بين ليبيا وتشاد *

للأستاذ برنار لان

ترجمة السيدة نجوى مشهور

ظل القسم الشرقي من الصحراء الكبرى الافريقية والذي يقع غربى مصر والسودان ، بعيداً عن أي اختراق للقوى الاستعمارية الاوربية حتى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر عندما استطاعت فرنسا ان تحصل على موافقة بريطانيا بمقتضى تصريح لندن الصادر في ٥ اغسطس سنة ١٨٩٠ - على أن تمتد منطقة نفوذها الساحلية المطلة على البحر المتوسط (الجزائر وتونس) جنوباً حتى خط يمتد من مای Say على النيل الى باروا Barroua على بحيرة تشاد . والى الجنوب من هذا الخط كانت تقام سلطنة « وادى Ouaddai » « القديمة » والتي دخلت مرحلة من الاضمحلال السياسي منذ عام ١٧٩٨ في أعقاب وفاة حاكمها السلطان يوسف وما تبع هذا من تدهور سياسي . وأما غربى منطقة النفوذ الفرنسية فكانت تمتد مملكة الborنو « Bornou » (نيجيريا الحالية) التي استطاع مغامر سوداني يدعى رياح أن يعيم عليها على نحو يعكس التفكك السياسي لهذه المملكة القديمة ، وأما الى الشمال فقد كانت تمتد منطقة نفوذ جماعة « التزرو Les Touhou » والسنوسينيين الذين كانوا يمثلون قوة سياسية ودينية لا يستهان بها . وكانت تجمع بين كل جماعات النيل ثقافة واحدة عمادها لغة « الكانوري » باستثناء اقليم تشاد الذي لم يشع فيه استخدام هذا اللغة الا في عهد قريب .

وقد استطاعت الامبراطورية العثمانية - التي كانت في نفس الوقت تقريباً قد أصبحت قوة عالمية يعتقد بها أن تهيمن على ولايات طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، بمقتضى معاهدة برلين في عام ١٨٨٥ ، وكانت مساحة منطقة نفوذها آنذاك اقل كثافة من مساحة ليبيا الحالية (التي لم تعرف بهذا

* باذن خاص من مجلة L'Afrique et l'Asie Modernes التي نشرت هذا البحث في خريف ١٩٨٧ (العدد ١٥٤) .

الاسم الا في عام ١٩١٢) . أما السنوسيون فقد استقروا في منطقتي الكفرة، وجورو ببعدهما ، ولعزلتهما عن التيارات السياسية التي كانت تجتاز هذه المنطقة من الصحراء . ومن الملاحظ هنا أن اغلب الاطالس الجغرافية السياسية في القرن التاسع عشر كانت تشير إلى ان حدود منطقة النفوذ التركية كانت تضم القسم الشمالي الشرقي من فزان ، في حين ان القسم الجنوبي الشرقي منها كان يدخل في نطاق نفوذ جماعات التوبو .

وفي عام ١٨٩٠ اعترضت الامبراطورية العثمانية على تصريح لندن الذي حدد امتداد الاراضي التي حصلت عليها فرنسا ، وذلك حفاظا على مصالحها ، واصرارا منها على استرداد كافة المناطق التي تمثل ظهير اقليم طرابلس والتي تمتد جنوبا حتى بحيرة تشناد وحوض نهر شاري .

وفي عام ١٨٩٩ اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا مرة اخرى على تحديد مناطق نفوذهما كمحاولة من فرنسا لتأكيد وجودها في القارة الافريقية ، ولحرصها على تسوية بعض الخلافات القديمة مع بريطانيا ، بخصوص مصر ووادي النيل (وذلك عقب حادثة غاشودا المعروفة) . وفي ٢١ مارس عام ١٨٩٩ تم الاتفاق بينهما على ان تمتد الحدود بين تشناد وليس بخط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول ١٦° شرقا ، وتجه الى الجنوب الشرقي ليلتقي ، مع خط طول ٥٤° شرقا . ومثل هذه الحدود الفلكية تتغلب عليها المسافة النظرية ، الامر الذي جدّا ببريطانيا الى تجاوزها عندما احتلوا مصر عام ١٨٨٢ ، والسودان في عام ١٨٨٨ ، ودارفور في عام ١٩١٧ ، كما ان الفرنسيين من جانبهم اقاموا اول مركز لهم في جنوب Gringin (بعد حرب باكا باندورا Kaga Bandoro) ، كما اقاموا حصن لامي الشهير في عام ١٩٠٠ بعد ان قضى على « رمام » في كوسري Koussery . أما تركها فقد اعترضت على استيلاء كل من بريطانيا وفرنسا على اراض ، كانت تعتبرها من ممتلكاتها ، وفي محاولة منها لاتهام سياسة ايجاسة لاثاث وحودها ، فقد شرعت في عام ١٩٠٨ في بناء حصن « بارداي Bardai » ، كما اقامت مركزا آخر في « بيه ٧٠٠ » (مستحة) . هذا التحرك التركي في شمال شنامد منعا من الدراسة التي لم يتماؤ لها الكتاب الفرنسيون الا قليلا بينما افظ الاطالس فتحللا . وقد ظلل النداء محتلها بين فرنسا وتركيا طوال العقد الاول من القرن الحالى ، الى ان اندلعت الحرب الاطالية التركية في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ ، واضطر الاتراك بعد هزيمتهم الى تهقق معاهدة اوتشي Ouchy في ١٨ اكتوبر عام ١٩١٢ ، واخلوا آخر ممتلكاتهم الافريقية ، وقد انتهزت فرنسا هذه الفرصة فاستولت على كافة المناطق .

التي حددتها اتفاقية ١٨٩٩ التي وقعتها مع بريطانيا ، في الوقت الذي اشتدت فيه مقاومة السنوسيين للقوى الأجنبية الدخيلة ، واضطروا في نهاية المطاف إلى التقهقر إلى واحة كفرة .

ولراء هذه التطورات اجتمعت لجنة فرنسية - إيطالية في برن (سويسرا) في ٣٠ يوليو سنة ١٩١٤ للاتفاق على تحديد الحدود الجنوبية للبيضاء ، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أوقف عمل هذه اللجنة قبل نجاح ثنيها .

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، طالبت إيطاليا - في الوقت الذي كانت تقسم فيه بريطانيا وفرنسا وبليجيكا مستعمرات المانيا السابقة في القارة الأفريقية - باسترداد بعض الاراضي الواقعة في جنوب الجزائر وشمال التيجر (تبلغ مساحتها ٢٢٢٠٠٠ كم^٢) وتم اقرار هذا بمقتضى الاتفاقية المبردة باتفاقية بيشون Bonan Pichon-Bonin والموقعة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، غير أن الاتفاق الانهائي الذي وقع بين فرنسا وبريطانيا في نفس العام قد أثار قلق بريطانيا - خاصة وأنه عاد إلى التأكيد على شرح بيود اتفاقية سنة ١٨٩٩ - التي سبقت الاشارة إليها ، والتي نصت على أن تمتد الحدود الجنوبية للبيضاء مع مدار السرطان إلى نقطة تقاطع خط طول ٥٢° شرقاً مع خط عرض ١٩°٢٠ شمالاً ، وقد أسفر هذا عن خسارة إيطاليا لمنطقة صحراوية قدرت مساحتها بنحو ١٧٥٠٠٠ كم^٢ .

وقد كانت هذه الاراضي الجنوبية من البيضاء - في واقع الامر - خارج نطاق الهيمنة الإيطالية في سنة ١٩١٩ ، غير أنهم بعد عشر سنوات أعادوا احتلالإقليم فزان ودخلوا واحة كفرة في سنة ١٩٢١ ، وطالبت إيطاليا رسمياً بأن تدخل في حدود البيضاء الجنوبية كافة الاراضي الواقعة شمالى خط عرض ١٨° ، غير أن فرنسا رفضت هذا المطلب ، وأعادت احتلالإقليم تبستى في نهاية سنة ١٩٢٩ .

وفي السنوات الأولى من العقد الرابع من القرن الحالى هدأت العلاقات المتواترة بين فرنسا وإيطاليا ، ووقعت بينهما مجموعة من الاتفاقيات . التي أوضحت الحدود بين مناطق نفوذ كل منهما في شمالى أفريقيا ، لعل من أهمها «معاهدة روما» التي تم بمقتضاها التنازل عن شريط من الأرض تبلغ مساحتها ١١٤٠٠ كم^٢ لإيطاليا لتضم إلى الاراضي الجنوبية من البيضاء ، وكان يدخل فيها موقع عسكري صغير في أزو Aozou

ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو «Bande d'Aozou» وان كان هذا الاسم لم يشع الا في سنة ١٩٧٨ . وقد كانت ايطاليا في ذلك الوقت تأمل كذلك في ان توقيع اتفاقية مماثلة حول الحدود الجنوبية لتونس ، غير أن غزو ايطاليا لليبيا ، وادانتها من قبل عصبة الامم قد حال دون توقيعها ، واكتفى بجعل شريط أوزو (الذي سبقت الاشارة اليه ومساحته ٠٠٤١ كم²) منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا وتشاد التي ضمتها فرنسا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

وفي العاشر من فبراير سنة ١٩٤٧ وقعت معااهدة باريس التي وضعت نهاية للحرب بين ايطاليا والخلفاء . وقد ورد في البند (٢٣) من هذه المعااهدة ان تتنازل ايطاليا عن كل ممتلكاتها الافريقية ، ومن بينها ليبيا ، كما نص البند (٤٤) على الغاء معااهدة روما (سنة ١٩٣٥) .

وفي نهاية المطاف وبعد محاولات لتطبيق صيغ عديدة ، نالت ليبيا استقلاله في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ « كمملكة متحدة » تضم طرابلس وبرقة وفزان وفق القرار رقم ٢٨٩ (١٧) الذي أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على أن تخالل تحت الوصاية البريطانية والتي سمحت بوجود قواعد عسكرية امريكية (قاعدة هوبلس Wheelus) . وقد طالب القرار ايضاً採取 الاجراءات اللازمة لتحديد الحدود السياسية « للمملكة المتحدة الليبية » والتي لم تكن قد حددت من قبل بایة اتفاقيات دولية .

وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على القرار ٣٩٢ (٧) الذي أشار الى أنه حالما لا توجد أية اتفاقيات دولية لتحديد الحدود السياسية لليبيا ، فالطريق الوحيد هو أن يتم ذلك عن طريق المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الفرنسية .

وقد أصرت فرنسا في المحادثات التي دارت بين الجانبين على التمسك بخط الحدود الذي رسم في عام ١٨٩٩ في حين حاولت ليبيا – التي كانت تحت السيطرة الانجليزية الامريكية في عهد الملك ادريس السنوسى – التمسك بمعاهدة روما سنة ١٩٣٥ .

وفي العاشر من أغسطس سنة ١٩٥٥ وقعت في طرابلس معااهدة للصداقية وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا ، والتي جاء في البند الثالث منها « ... اقرار الاطراف المتعاقدة بان الحدود بين تشاد وليبيا

قد نتجت عن الاتفاقيات الدولية التي نفت مذ تاریخ انشاء المکة
اللیبیة المحتدة ... » .

وفي الحادى عشر من اغسطس سنة ١٩٦٠ حصلت تشداد على استقلالها في اطار الجماعة الفرنسية ، واقامت علاقات دبلوماسية مع ليبيا ، وبعد أن تولى العقيد معمر القذافي الحكم في الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، وفي اعقاب الثورة التي قامت بها جبهة التحرير الوطنية لتشاد (Frolimat) اضطر الجيش التشادي الى اخلاء اوزو خلال النصف الاول من عام ١٩٧٣ ، ودخلتها القوات اللیبية ، واعتبرت ليبيا شريط اوزو جزءا من اراضيها الجنوبيه . وهنالك من يقول بأن هذا الفهم لم يتم بمقتضى اتفاق رسمي بين الحكومات ، وان كان البعض قد تحدث عن اتفاقية سرية تنازل فيها يوميلبای Combalbaye عن شريط اوزو للیبيا مقابل منحها ٢٣ مليار فرانك تشادي ، وان كانت هذه المقوله ما زالت تفتقر الى الادلة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٧٦ جاهرت ليبيا بمعطاليها ، ونشرت مجموعة من الخرائط الجديدة تضم بالإضافة الى حدود معايدة روما (سنة ١٩٣٥) مناطق أخرى تتبع حاليا كلها من النیجر والجزائر .

وفي عام ١٩٧٨ استطاع الليبيون في مساندتهم لجبهة التحرير الوطنية التشادية ان يحتلوا اغلب احياء القسم الشمالي من تشداد ، وفي نوفمبر سنة ١٩٨١ طالبت حکومة الوحدة الوطنية الانتقالية في تشداد - والتي كان يرأسها جوكونى اودى - ان تخلي القوات اللیبية مواقعها في شمالي تشداد ، غير أنها ظلت محتفظة بشريط اوزو . وعندما تولى حسين حبرى قيادة تشداد في سنة ١٩٨٢ احتمم الصراع بينه وبين جوكونى اودى الذي كان يلقى تأييدا من ليبيا ، وبدأت المفاوضات بين الطرفين من أجل التنازل الرسمي عن شريط اوزو ، وعادت مشكلة هذا الشريط الحدودي لتفرض نفسها على العلاقة بين القطرين المجاورين ، اذ تصر ليبيا على عدم التنازل عن هذا الشريط الذي اقامت فيه قاعدة جوية كبيرة ، في الوقت الذي يعمل فيه حسين حبرى على استعادة منطقة حدودية اطلق عليها اسم الالزاس واللورين الافريقية .

اما منظمة الوحدة الافريقية التي تدخلت من أجل ايجاد حل لهذا النزاع فيتلخص موقفها الذي اعربت عنه في مؤتمر قمة القاهرة لاعضائها في ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ بأن تتعهد جميع الدول الافريقية الاعضاء

باحترام الحدود السياسية التي كانت قائمة وقت الحصول على الاستقلال،
اما موقف فرنسا فهو مؤيد لوجهة النظر التشادية .

ويختتم كاتب البحث دراسته بأن الحل الأمثل لهذا النزاع ربما
يتمثل في عرضه على محكمة العدل الدولية بلاهارى وهذا بطبيعة الحال
يتطلب موافقة الطرفين ، ومن أجل هذا تستطيع الدول العربية الأعضاء
في منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي إطار العلاقات العربية الأفريقية المتنامية
أن تلعب دورا أساسيا من أجل الوصول إلى حل سلمي دائم لهذا
النزاع .

